

العنوان:	التغابر بالعلامة الإعرابية بين التراكيب المتشابهة لفظاً: تفسيره وأثره
المصدر:	مجلة كلية الآداب
الناشر:	جامعة السويس - كلية الآداب
المؤلف الرئيسي:	أحمد، أحمد جمال الدين
المجلد/العدد:	9ع
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	يوليو
الصفحات:	224 - 252
رقم MD:	1015915
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	اللغة العربية، النحو العربي، العلامات الإعرابية، الألفاظ القرآنية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1015915

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

أحمد، أحمد جمال الدين. (2017). التغير بالعلامة الإعرابية بين التراكيب المتشابهة لفظاً: تفسيره وأثره. مجلة كلية الآداب، ع9 - 224 ، 252. مسترجع من <http://1015915/Record/com.mandumah.search/>

إسلوب MLA

أحمد، أحمد جمال الدين. "التغير بالعلامة الإعرابية بين التراكيب المتشابهة لفظاً: تفسيره وأثره." مجلة كلية الآداب ع9 (2017): 224 - 252. مسترجع من <http://1015915/Record/com.mandumah.search/>

التغاير بالعلامة الإعرابية بين التراكيب المتشابهة لفظاً

(تفسيره وأثره)

د. أحمد جمال الدين أحمد

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد

كلية الآداب جامعة قناة السويس

أستاذ النحو والصرف والعروض المشارك

كلية اللغة العربية جامعة أم القرى حالياً

التغاير بالعلامة الإعرابية بين التراكيب المتشابهة لفظاً

(تفسيره وأثره)

مقدمة :

قام النحو العربي على مجموعة من الأصول التي شيدت صرح قواعده الكثيرة والمتعددة في مختلف أبوابه ، ومن هذه الأصول السماع الذي يُعدُّ الركيزة الأولى التي استقرَّ منها النحاة قواعد العربية ، وعلى هذا فقد أولوا المسموعات عن العرب اهتماماً خاصاً تمثل في تحديد فترة زمنية محددة ورقعة مكانية مقيدة يأخذون عنها سماعتهم . وكان هدفهم من ذلك هو الحصول على مسموعات تمثل اللغة العربية النقية الخالصة من اللحن والفساد الناشئين ؛ إما عن التقدم الزمني وما يصحبه من اختلاط العرب بغيرهم وتداخل لغتهم بلغة غيرهم من الشعوب التي أسلمت واضطُرت إلى تعلم العربية ، أو عن القرب المكاني لبعض القبائل العربية من الأعاجم مما يؤثر في لغتهم باللحن والفساد .

وعلى هذا اتخذ النحاة من منتصف القرن الثاني الهجري للحضر ، والقرن الرابع الهجري للبدو على المستوى الزمني ، وحددوا قبائل بعينها هي قيس وأسد وتميم وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين على المستوى المكاني ؛ ليكون هذا وذاك مصدراً للشواهد التي يحتج بها للقاعدة ، أو لنقل : تؤسس عليها القاعدة .

فالشاهد إذن هو أحد العمد المهمة والأساسية التي قام عليها التقعيد النحوي ، فهو منشئ القاعدة ابتداءً ، ودليل صحتها انتهاءً .

أما المثال فمهمته لاحقة على مهمة الشاهد ؛ إذ يُعدُّ ثمرةً تطبيقيةً لوجود القاعدة ، يصنعها النحاة في كتبهم ويتداولونها ؛ بهدف تفسير القاعدة وتوضيحها وتحليلها ، ولكن

ليس له حجية الشاهد وأصالته في بناء القاعدة ، فضلاً عن كون المثال قد يكون من غير المستعمل في الكلام ، وإنما يؤتى به لتوكيد القاعدة ليس غير ، على النقيض من الشاهد الذي يكون من الكلام المنطوق بالفعل ؛ لذا كثرت في كتاب سيبويه عبارة : "... فهذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام" (١).

وعلى هذا فالشاهد أعم من المثال ؛ إذ الأول فضلاً عن مهمته البنائية للقاعدة يصلح لأن يكون مثلاً يُستأنس به في توضيح القاعدة وتحليلها وتفسيرها ، أما المثال فلا يكون أساساً لبناء القاعدة ، وإنما تقتصر مهمته على التوضيح والتفسير والتحليل من قبل النحوي ، ولهذا فكل ما يصلح شاهداً يصلح مثلاً من غير عكس (٢).

ونظراً لهذا التداخل فقد آثرت في البحث أن أتناول التراكيب اللغوية التي استعان بها النحويون في بناء القاعدة أو توضيحها ، شاهداً كانت أو مثلاً مما كان للعلامة الإعرابية فيها أثر في تغاير معنى التركيب الواحد على مستوى المعنى النحوي ، أو المستوى الدلالي .

العلامة الإعرابية وأثرها في المعنى .

الحديث عن العلامة الإعرابية هو حديث عن النحو ذاته الذي هو علم الإعراب أو ، لنقل : علم أواخر الكلم ، وما من شك أن نشأة النحو كانت مرتبطة بمقاومة اللحن في القرآن ، ذلك الذي بدأ في الذبوع بعد دخول غير العرب في الإسلام . فكانت الحاجة إلى النحو ملحاً لمطابقة النص القرآني بما فيه من علامات إعرابية بما وُرد مسموعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم تلقياً عن جبريل عليه السلام عن رب العزة جلّ شأنه ، ومعنى هذا أن ملاحظة المعنى في العلامة الإعرابية لم يكن هو الشاغل الأول عند نشأة النحو ، وإنما كان الشاغل الأول هو مطابقة اللفظ القرآني للوحي .

ثم ما لبث أن تجاوز النحويون هذه المرحلة ؛ وبدأوا ينظرون فيما تؤديه هذه العلامات الإعرابية من معاني ، وبمفهوم المخالفة ، كيف تؤدي علامة معنى آخر يختلف عن المعنى الذي تؤديه أختها ، وكيف تمتنع علامة معينة لأنه يترتب على استعمالها معنى فاسد لا يجوز ؟

فقد أجمع جمهور النحويين ، إلا قطرباً (ت ٢٠٦هـ) على أن للعلامات الإعرابية أثراً في توجيه التركيب للمعنى المراد ، "فالأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ، ومضافة إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ، جُعِلَتْ حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني" (٣).

والمقصود بالمعاني ، في النص السابق ، إنما هو المعنى الوظيفي النحوي من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها ، تلك التي قد تفضي إلى اختلاف المعنى الدلالي العام بمؤازرة المعاني الأخرى من معجمية وصرفية وتداولية ...

وبذلك فإنه يتوقع أن يكون لكل علامة معنى وظيفي قد يفضي إلى معنى دلالي عام يغير ما تؤديه علامة أخرى ، بمعنى وظيفي آخر ، وأحياناً قد لا يؤثر اختلاف العلامة بكبير اختلاف في المعنى الدلالي العام كما سيتضح لاحقاً .

الأثر الدلالي لتغايير العلامة في التراكيب المتشابهة :

أدرك علماء العربية أهمية الكشف عن الفروق بين التراكيب المتشابهة لفظاً ، ليس على مستوى اللفظ من رتبة أو زيادة أو علامة فحسب ، وإنما على مستوى الدلالة الناشئة عن هذا التغايير في التراكيب المتشابهة لفظاً المتغايرة بالعلامة ، وقصة أبي الأسود الدؤلي مع ابنته حين سمعها تقول وهي تنظر إلى السماء :

ما أحسنُ السماء

فقال لها : النجوم

فقلت : إنما أردت التعجب .

فقال لها : قولي : ما أحسن السماء ، وافتحي فاك^(٤).

هذه القصة التي تعد الانطلاقة الأولى لنشأة علم النحو ، تمثل دليلاً قوياً على إدراك الأوائل أهمية الفروق الدلالية بين التراكيب المتشابهة ، وأثر العلامة الإعرابية في تحقيق تلك الفروق ؛ إذ ثمة فرقٌ في المعنى الدلالي بين التركيبين المتشابهين المتغايرين بالعلامة : (ما أجمل السماء؟) و (ما أجمل السماء!) .

وها هو ذا سيبويه يؤكد على إدراكه للفروق الدلالية بين التراكيب المتشابهة المتغايرة بالعلامة الإعرابية ، فيرصدها منها الكثير والكثير من التراكيب اللغوية شواهد كانت أو أمثلة ، أذكر منها هنا قوله :

"وذلك قولك : له علمٌ علمُ الفقهاء ، وله رأيٌ رأيُ الأصلاء . وإنما كان الرفع في هذا الوجه ؛ لأن هذه خصال تذكرها في الرجل ، كالحلم والعقل والفضل ... وإن شئت نصبت فقلت له علمٌ علمُ الفقهاء ، كأنك مررت به في حال تعلم وتفقه ، وكأنه لم يستكمل أن يقال له : عالم"^(٥).

فالنص السابق يسجل سيبويه فيه تركيبين متشابهين تغايرا بالعلامة الإعرابية ، الأول : (له علمٌ علمُ الفقهاء) برفع (علم) الثانية .

والثاني : (له علمٌ علمُ الفقهاء) بنصب (علم) الثانية .

ثم يبين الفرق الدلالي بين التركيبين ؛ فتركيب الرفع يقال لرجل صار عالماً فقيهاً ونُزِّلَ علمه بين الناس منزلة الخصال الثابتة التي لا تتغير ولا تتبدل .

أما التركيب الثاني ، تركيب النصب ، فيقال لرجل في طور التعلم والتفقه ، ولما يصل إلى درجة عالم بعد .

إن هذا النص يكشف أموراً هي :

الأول : دقة اللغة العربية ومرونتها في التعبير عن المعاني المتعددة بتصرفات يسيرة جداً في التركيب الواحد .

الثاني : أثر العلامة العربية البارز في تعدد المعاني للتعبير عن المواقف المختلفة.

الثالث : الإدراك المبكر لأحد أبرز أئمة النحو ، سيبويه ، لأثر التصرف في العلامة الإعرابية في توليد المعاني المختلفة .

التفسير المنهجي لتغاير العلامة ونشوء التراكيب المتشابهة :

من المعلوم أن العلامة الإعرابية ما هي إلا أثر من آثار العوامل النحوية التي صارت بمنزلة عمود علم النحو من مبتداه إلى منتهاه ، وعلى أساسها تُفسَّر العلامات الإعرابية على أواخر الكلم ، ومن ثم فإن تغاير العلامة لأول وهلة يمكن عزوه إلى تعدد العوامل وفق النظرة النحوية التقليدية المتبنية بقوة لنظرية العامل .

لكن البحث يرى أنه يمكن تفسير تغاير العلامة من زاوية أخرى غير زاوية العامل ؛ لأنني على قناعة بأن تعدد العلامة حقيقة إنما يرجع إلى المتكلم باللغة ، ذلك الذي لم يكن يدور بخله أن تركيباً ينطقه بالرفع ؛ لأن ثمة عاملاً يوجب الرفع في التركيب ، وأن ذات التركيب المتشابه ينطقه بالنصب لأن ثمة ناصباً في ذات التركيب أوجب النصب .

وإنما إمكانية التغير في العلامة كان يمارسها العربي باعتبارها تلويحاً تعبيرياً معتاداً وجائزاً في لغته التي نشأ على استعمالها بهذا التغير، سواء أكان هذا التعدد ليس ثمة اختلاف في المعنى الدلالي وراءه أم كان ثمة اختلاف في المعنى الدلالي يصحب هذا التعدد في العلامة .

كل ما كان على ذلك المتكلم ، في حالة ما إذا كان ثمة اختلاف في المعنى يصحب هذا التعدد في العلامة ، أن يضع كل معنى في سياقه الصحيح ، وهذا بالطبع يحدث منه سليقة لا عنت فيه ولا صنعة .

وعلى هذا فإن البحث يرى أن تفسير تغير العلامة إنما هو ، في الأصل، إجراء منهجي يستخدمه النحويون لتعليل هذا التغير ، ينصغ بتصوراتهم للمعنى المراد .

ولا يعني ذلك بحال أن البحث يهدف إلى إلغاء نظرية العامل ، وإنما يسعى البحث إلى وضع العامل في مجراه الحقيقي وهو منهج النحويين وليس أذهان أبناء اللغة ، فالبحث يسعى إلى تأكيد نظرية العامل ، منهجياً ، عن طريق البحث في تعدد العوامل وما يتبعها من تعدد في العمل يفضي إلى تغير العلامة .

بناءً على هذا يمكن أن أحدد أشكال تلك الإجراءات المنهجية التي فسّر بها النحويون تغاير العلامة وتكوّن التراكيب المتشابهة تبعاً له فيما يلي :

أولاً - تراكيب متشابهة تغيّرت علامتها بتعدد تأويل لفظ معين واحد :

وهي تراكيب كان للصنعة النحوية ، القائمة بالطبع على تفسير كلام العرب ، أثر كبير في تفسير هذا التغير في التراكيب المتشابهة ، إذ إن هذه التراكيب تشتمل على لفظ معين واحد تتغير العلامة في مدخوله ؛ ومن ثم تتجلى صنعة النحويين في الكشف عن التفسير ، فينشأ عن ذلك تعدد في تفسيراتهم ، التي نلح على الإشارة إلى أن الناطق باللغة لم يكن يدرك منها شيئاً .

١. فمثلاً لفظة (بله)^(٦) هي لفظٌ تتغاير العلامة الإعرابية لما تدخل عليه ، ومن ثم تتعدد التراكيب المشتملة على هذه اللفظة على الأوجه الآتية :

..... بله زيداً

.....بله زيد

..... بله زيدٌ

التركيب الأول على توجيه (بله) على أنها اسم فعل بمعنى (دع) ، فتتصب المفعول بعدها .

التركيب الثاني على توجيه (بله) على أنها مصدر بمعنى الترك ، النائب عن (ترك) ، ومن ثم تستعمل مضافة .

والتركيب الثالث أجازه قطرب وأبو الحسن ، على أن تكون (بله) بمعنى كيف . وقد وردت الأوجه الثلاثة في قول الشاعر .

تذر الجماجم ضاحياً هامأئها بَلَهْ الأكفَ كأنها لم تُخَلَقِ

بنصب (الأكف) على أن (بله) اسم فعل ، وبجره على أنها مصدر ، ورفعه على أنها بمعنى (كيف) .

فكما هو واضح ، انبنى تفسيرُ النحاة لتغاير العلامة الإعرابية بعد (بله) على الصناعة المحضة ، المتمثلة في القول بأن (بله) اسم فعل ، إذا كان ما بعدها منصوباً ، ومصدر ، إذا كان ما بعدها مجروراً ، وبمعنى كيف ، إذا كان ما بعدها مرفوعاً .

والمعاني المتعددة في مدخول (بله) ونحوها ، إنما تكون في الأساس معاني وظيفية تدور ما بين كونه مفعولاً به أو مضافاً إليه أو خبراً .

٢. ومن الألفاظ التي تتغير علامة مدخولها اللفظ (لاسيما)^(٧) ، ومن ثم يقوم النحويون بتفسير هذا التغير الذي ينشأ على أساسه تراكيب متشابهة تغايرت بالعلامة ، وذلك نحو :

أحب العلماء لا سيما العاملين

بالجر على إضافة (سي) وهو بمعنى (مثل) ، و(ما) حينئذ زائدة . والرفع على أن (ما) موصولة ، و(العاملون) خبر لمضمّر محذوف تقديره : (ولاسيّ الذين هم العاملون) ، وهذان الوجهان أجمع عليهما النحويون في تالي (لاسيما) النكرة والمعرفة . ويجوز النصب "عند بعضهم بأن (ما) كافة وأن (لاسيما) نزلت منزلة (إلا) في الاستثناء ... فيكون استثناء منقطعاً"^(٨).

أما في النكرة فأجمع النحويون على نصبها بعد (ولاسيما) على التمييز .

وقدر روي بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس :

ألا ربّ يوم لك منهن صالح ولا سيّما يوم بدارة جليل

وهذا التعدد في الإعراب ، إنما يفضي إلى تعدد في المعنى النحوي الوظيفي القائم على سعي النحويين إلى تفسير تعدد المسموع ، وليس له من كبير أثر في اختلاف المعنى الدلالي العام .

٣. ومن ذلك أيضًا مما تتغير علامته بعد عامل لفظي واحد مدخول (من) و(ما) كما في الشاهد :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حبّ النبي محمد إيانا^(٩)

حيث يجوز في (غيرنا) أن تكون خبرًا لمضمّر محذوف فترفع ، وهذا ينبني على كون (من) معرفة بمنزلة الاسم الموصول (الذي) ، وهذا هو المشهور .

إلا أنه يجوز جرُّ ما بعد (من) ، وحينئذ تكون (من) نكرة موصوفة بمنزلة (إنسان) يقول الخليل : "إن شئت جعلت من بمنزلة إنسان، وجعلت ما بمنزلة شيء، نكرتين وتلزمهما للصفة، والفرق بين الصلة والصفة أن الصلة جملة لا تتعلق بإعراب الموصول أو في تقدير جملة، والصفة اسم مفرد أو ما تقديره تقدير اسم متعلق إعرابه بالموصوف.

تقول في الموصول: مررت بمن أبوه قائم، وبما طعمه طيب، ورأيت بمن أبوه قائم، وما لونه حسن.

وأما الصفة فنحو قولك: مررت بمن منطلق، ورأيت من منطلقاً، ومررت بما طيب، قال الأنصاري :

وكفى بنا فضلاً على من غيرنا ... حب النبي محمد إيانا" (١٠)

وقد أراد النحاة إثبات جواز مجيء (من) و (ما) نكرتين موصوفتين بمعنى (شيء) بالعديد من الشواهد ، كقول عمرو بن قُمَيْئَة :

يَا رَبِّ مَنْ يُبْغِضُ أَدْوَادَنَا ... رُحِنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاعْتَدَيْنُ

وقول أمية بن أبي الصلت :

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النَفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ ... لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

وقول الآخر :

أَلَا رَبِّ مَنْ تَعَثَّشَ لَكَ نَاصِحٍ ... وَمُؤْتَمِّنٍ بِالْغَيْبِ غَيْرِ أَمِينٍ

مما سبق يتضح أن الاسم بعد (من) و(ما) يجوز فيه الرفع بناءً على كونهما معرفتين موصوليتين ، ويجوز أن يكون تابعا لهما بناءً على كونهما نكرتين موصوفتين .
فتعدد المعنى الوظيفي لتاليهما بين الخبرية والوصفية ، إنما يقع بعد لفظتين معينتين يتعدد تفسيرهما فيتعدد تبعاً له إعراب ما بعدهما .

٤. ومما يتعدد إعرابه بعد لفظ معين واحد ، الاسم الموضوع بعد (ليت) المقترن بها (ما) الحرفية ؛ حيث يجوز فيه النصب على إعمال (ليت) والرفع على إهمال (ليت) وقد روي الوجهان^(١١) في قول النابغة :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

وكما هو واضح ، فإن هذين التوجيهين يسعيان إلى تفسير هذا التعدد في إعراب (هذا) ، ذلك الذي أدى إلى تعدد العلامة في كلمة (الحمام) ، وبناءً على محلية الرفع ذهب النحويون إلى القول بإهمال (ليت) ، وبناءً على محلية النصب ذهب النحويون إلى القول بإعمال (ليت) .

إن هذا التفسير ونحوه قصارى ما يمكن أن يصل إليه هو تعدد في المعنى النحوي الوظيفي ، لا المعنى الدلالي العام المرتبط بالمقام الحاوي للتراكيب ؛ لذا فإن تعدد العلامة الإعرابية ومن ثم تعدد التفسيرات الوظيفية لما تدخل عليه . لا يعدو أن يكون تعاملًا من النحويين مع واقع لغويّ ، هو تعدد علامات لفظ ما في موقع بعينه (بعد بله أو سيما أو من وما أو ليتما ...) وهذا التعامل الواقعي لم يتجاوز كونه بحثًا عن مسوّغ لهذا التعدد مما تملّيه عليهم صناعة النحو من إمكانات .

ثانيًا - تراكيب متشابهة تغايرت علامتها بتصوّر أكثر من عامل :

إن كان عامل التعدد في التراكيب السابقة يدور في فلك لفظ بعينه ، يمكن توجيه معناه النحوي بغية تفسير التعدد في المعنى الوظيفي للكلمة بعده . فإن التعدد في التراكيب هاهنا ليس مصدره لفظاً معيّنًا ، وإنما مصدره إمكانية تعدد المعنى الوظيفي للكلمة ؛ بناءً على تصوّر علاقتها بغيرها من الكلمات بداخل التركيب ، تلكم التي تتيح بالتبعية تصوّر النحويين لأكثر من عامل .

فالحديث هنا ليس عن لفظة واحدة بعينها ، وإنما عن أكثر من لفظة يتصورها النحويون باعتبارها العامل ، وذلك من خلال إمكانية تعدد العوامل التي يمكن تسلطها على المعمول متغاير العلامة .

١. فمثلاً التركيب الذي أورده سيبويه في كتابه (١٢) : (قد خيف منه خوفٌ)

قد بيّن أنه يجوز فيه نصب كلمة (خوف) ، ومن ثم نكون بإزاء تركيبين متشابهين لفظاً ، تغايرا بالعلامة على آخر كلمة (خوف) .

وهذا التغاير ينبني على إمكانية تعدد شبكة العلاقات التي تقيمها كلمة (خوف) مع كلمات التركيب ؛ فكلمة (خوف) مصدر "يراد به أن يكون في موضع غير المصدر" ، حيث يحمل معنى المفعول أو الفاعل ؛ فإن حُمِلَ على هذا كان التقدير : "خيف منه أمرٌ مخوفٌ".

وكانت كلمة (الخوف) نائب فاعل ؛ أي أن كلمة (خوف) عمِلَ فيها الفعل الظاهر (خيف) ، أو بصيغة أخرى كوُتت كلمة (خوف) علاقة العمل بينها وبين الفعل الظاهر (خيف) .

وفي الوقت نفسه يمكن أن تكون ثمة علاقةً أخرى بين كلمة (الخوف) وفعلها المضمر ، "وسبيله حينئذ سبيل قولك سير به سيرًا" على حد تعبير السيرافي^(١٣) ؛ حيث نُصِبَتْ (سيرًا) على إضمار فعل آخر ، وتكون كلمة (خوف) مصدرية منصوبة على سبيل التوكيد ، بدلاً من اللفظ بالفعل .

٢. ومثل هذا التركيب : (قد قيل في ذلك قولٌ) ؛ حيث يجوز في (قول) الرفع نيابةً عن الفاعل ، والتقدير : "قد قيل مقول" ، ويجوز أيضًا النصب مصدرًا بدلاً من اللفظ بالفعل على سبيل التوكيد .

٣. ونحو ذلك قولهم : "سير عليه سير" .

ثالثًا — تراكم متشابهة تغيّرت علامتها باختلاف التقدير:

تعدّ ظاهرة الحذف والتقدير أثرًا لهيمنة نظرية العامل على الفكر النحوي ؛ إذ إن نظرية العامل تقوم على بديهية وجود عامل ومعمول وعمل ، وهذا العمل هو الأثر الإعرابي الذي يفرضه العامل في المعمول .

ويعدّ غياب أحد هذه العناصر الثلاثة ، المكونة لهذه النظرية ، حذفًا لركن ركين يلزم تقديره .

ونظرًا لانسحاب سطوة نظرية العامل على كل قواعد النحو ؛ فإنه لا تكاد تغيب ظاهرة الحذف والتقدير عن باب من أبواب النحو ؛ حيث اعتمد النحاة عليها من بين وسائل أخرى في تفسير الآثار الإعرابية المتغايرة في التركيب الواحد ، كما أجازوا على أساسها أوجهاً إعرابية متعددة .

وهذه التراكيب المتشابهة التي تغايرت بالعلامة بفعل تأويل ألفاظٍ محددة أو بفعل إمكانية تعدد المعنى الوظيفي للكلمة ؛ بناءً على تصوّر علاقتها بأكثر من كلمةٍ بداخل التركيب كما في الإجراءات المنهجيين التفسيريين السابقين .

أقول : إن هذه التراكيب هاهنا تختلف عما سبق في كونها لا ترتبط بتأويل ألفاظٍ محددة كما في الإجراءات المنهجية التفسيرية الأولى، ولا يأتي فيها التقدير عرضاً لتفسير أحد الأوجه المتغايرة كما في الإجراءات المنهجية التفسيرية الثانية ؛ وإنما يقوم تغاير العلامة على الحذف والتقدير أصالة لتفسير كل الأوجه المتغايرة وليس بعضها.

١. وذلك كما في التراكيب (حمداً وشكراً ، لا كفرًا وعجباً ...) ؛ حيث يجوز فيها النصب والرفع ، فيجوز أن نقول : (حمداً وشكراً ، لا كفرًا وعجباً ...) .

وفي كلا الوجهين يمثل الحذف والتقدير وسيلتين إجراءيتين لتفسير تلكم المتغايرة الإعرابية بين التراكيب المتشابهة لفظاً .

فتركيب النصب إنما يكون على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر ، نحو : "أفعل ذلك كرامةً ومسرّةً ونعمةً عين وحبًّا ونعام عين ، ولا أفعل ذلك ولا كيداً ولا همًّا ، ولا أفعلن ذلك ورغماً وهواناً .

فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلت: أحمّد الله حمداً وأشكر الله شكرًا، وكأنك قلت: أعجّب عجبًا، وأكرّمك كرامةً، وأسرك مسرّةً، ولا أكاذ كيداً ولا أهمُّ همًّا، وأرغمك رغماً.

وإنما اختزل الفعل هاهنا لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء. كأن قولك: حمداً في موضع أحمّد الله، وقولك: عجباً منه في موضع أعجّب منه، وقوله: ولا كيداً في موضع ولا أكاذ ولا أهمُّ^(١٤).

أما تركيب الرفع فعلى إضمار مبتدأ محذوف ، وقد دُلَّ سيبويه على جواز هذا الوجه بالشاهد :

٢. عَجَبَ لِبَنَاتِكَ قَضِيَّةً وإقامتي ... فيكم على تلك القضية أُعْجِبُ

وكذلك الشاهد :

٣. فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ ههنا ... أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ

وأيضاً بالشاهد :

٤. يَشْكُو إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السَّرَى ... صَبِرَ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى

كل هذا على تقدير مبتدأ محذوف تقديره : (أمري) ؛ أمري عجب ، أمري حنان ، أمري صبر .

أي أن العرب في التراكيب السابقة ونحوها تركوا إظهار الرفع كتركهم إظهار الناصب .

إلا أن سيبويه حاول أن يوجد فرقاً دلاليّاً بين تركيب النصب وتركيب الرفع يتجاوز المعنى النحوي الوظيفي ، المائل في القول بالمفعول المطلق والخبر ، إلى إيجاد فرقٍ دلاليٍّ عام يرتبط بمراد المتكلم ، وذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى :

٥. "قَالُوا مَعَذَرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ" برفع معذرة . حيث قال : "لم يريدوا أن يعتذروا مستأنفاً من أمرٍ ليموا عليه ، ولكنهم قيل لهم :

"لم تعظون قوماً ؟" قالوا موعظتنا معذرة إلى ربكم ، ولو قال رجلٌ لرجلٍ : معذرة إلى الله وإليك من كذا وكذا ، يريد اعتذاراً لنصب" (١٥) .

وقد ذكر سيبويه مجموعةً من التراكيب التي تجري مجرى ما سبق مثل قولهم :

٦. (خيرَ مقدم ، وخيرُ مقدم)

على تقدير : (قدمت خيرَ مقدم) نصباً (وهذا خيرُ مقدم) رفعاً.

٧. (خيرًا لنا شرًا لحدونا)

على تقدير : (رأيت) نصباً . و تقدير (هذا) رفعاً ، ونحو :

٨. (مبرورًا مأجورًا)

على تقدير : (رجعت) نصباً . و تقدير (أنت) رفعاً... وهكذا .

وقريب مما سبق من تراكيب دخلها الرفع والنصب ، ولكن على سبيلٍ في النصب مختلف ، نصبُ أسماء الديار وجوازُ رفعها ، نحو قول ذي الرمة :

٩. ديارَ مِئَةٍ إذ ميَّ مساعفةٌ ولا يرى مثلها عجمٌ ولا عربٌ

حيث يجوز النصب على تقدير حذف الفعل "كأنه قال : أذكر ديار مي ولكنه لا يذكر (أذكر) ؛ لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إياه ، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك . ومن العرب من يرفع الديار ، كأنه قال: تلك ديار مِئَةٍ" (١٦) .

وقد استشهد سيبويه على الوجه الآخر بقول الشاعر :

١٠. اعتادَ قَلْبُكَ مِنْ سَلَمَى عَوَائِدِهِ ... وهاجَ أهْوَءُكَ المكنونةَ الطَّلَلِ

رَبَعَ قَوَاءَ أَذَاعِ الْمُعْصِرَاتِ بِهِ ... وَكُلَّ خَيْرَانَ سَارٍ مَأْوَهِ خَضِلِ

"كأنه قال : وذاك ربّع ، أو هو ربّع ، دفعه على ذا وما أشبهه"

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

١١. دَارَ لَمْرُوءٍ إِذْ أَهْلِي وَأَهْلُهُمْ ... بِالْكَائِسِيَةِ نَرَعَى اللَّهْوَ وَالْعَزَلَ

فكلمة (دار) رفعت على تقدير : (هي دار) أو (تلك دار) .

فكل ما سبق ، الذي سوَّغ فيه تغاير العلامة بين الرفع والنصب عند سبويه والنحاة من بعده إنما هو إمكانية تعدد أوجه تقدير المحذوف .

رابعاً - تراكيب متشابهة تغايرت علامتها باختلاف المتبوع :

يُعَدُّ تعدد تقدير المتبوع من أبرز أسباب التغاير في العلامة الإعرابية للتابع ، فقد كَوَّنَ هذا التعدد في تقدير المتبوع أمثلة وشواهد كثيرة في الدرس النحوي تتسم بتعدد العلامة أو تنشئ ما أطلق عليه البحث التراكيب المتشابهة

وقد أثر هذا التعدد في تقدير المتبوع في كل التوابع تقريباً .

أ- الصفة متغايرة العلامة :

الصفة من التوابع التي تتغاير علامتها بتعدد متبوعها ، وذلك كما في بابي النداء والندبة .

١. فالمثال : (يا زيد الطويل) من باب النداء يجوز فيه نصب (الطويل) ورفع ، الرفع على تبعية (الطويل) للظاهر الذي هو بناء المتبوع (زيد) على الضم ؛ لأنه مفردٌ علمٌ .

والنصب على تبعية (الطويل) لموضع المنادى المفرد العلم الذي هو النصب . وعلى هذا يجوز الرفع والنصب في التابع نظراً لإمكانية تعدد تقدير المتبوع ، فمن راعى

الظاهر في المنادى قال : يا زَيْدُ الطويلُ، وَمَنْ راعى المحل أو الموضع قال : يا زَيْدُ
الطويل .

لكنَّ هذا لا يقع إلا إذا كانت الصفةُ غيرَ مضافة كما في كلمة الطويل أما إذا
كانت الصفة مضافة فليس فيها إلا النصب كقول الشاعر :

أزید أخوا ورقاء إن كنت ثائراً فقد عرضت أحناء حقّ فخاصم^(١٧)

٢. ومثل النداء الندبة ، فالصفة فيها يجوز فيها الوجهان : الرفع والنصب .

نقول : (وازيد الظريف) ، و(وازيد الظريف)^(١٨)

٣. وكما تعددت العلامة في صفة المنادى المفرد ، تعددت علامة صفة اسم لا
التي لنفي الجنس ، وذلك على ثلاثة أوجه :

ففي قولنا : لا رجلَ ظريف في الدار

يجوز في (ظريف) النصب تبعيةً لموضع اسم (لا) فنقول :

لا رجلَ ظريفًا في الدار .

ويجوز في (ظريف) البناء على الفتح تبعيةً لظاهر لفظ المتبوع فنقول :

لا رجلَ ظريفَ في الدار .

كما يجوز في (ظريف) الرفع تبعيةً لمحل (لا) مع اسمها ؛ إذ هما في محل رفع
مبتدأ ، فنقول :

لا رجلَ ظريفَ في الدار .

وقد أغفل سيبويه الوجه الأخير (وجه الرفع) ، وتكره أخلاقه من النحاة^(١٩) واستشهدوا لهذا الوجه بقول الشاعر :

ورد جازهم حرفاً مصرمةً ولا كريم من الولدان مصبوخ

حيث يجوز تقدير (مصبوخ) نعتاً مرفوعاً تبعية لمحل (لا كريم) ، والخبر محذوف وتقديره (موجود) . كما يجوز أن تكون (مصبوخ) خبراً .

ب- التوكيد متغاير العلامة :

تعددت العلامة في التوكيد من خلال الأمثلة والشواهد التي ذكرها النحويون في درسهـم النحوي ، فهذا سيبويه يورد المثالين :

١. (إن زيداً فيها (و) إن زيداً يقول ذاك)

ثم يشير إلى جواز تعدد العلامة فيقول : "وإذا قلت : إن زيداً فيها ، وإن زيداً يقول ذاك ، ثم قلت (نفسه) ، فالنصب أحسن .

وإن أردت أن تحمله على المضمـر فعلى : هو نفسه"^(٢٠).

والمضمـر هنا هو الضمير المستكن في متعلق الجار والمجرور (فيها) وهو الفعل (استقر) أو المشتق (مستقر) في المثال الأول والضمير المستكن في (يقول) من المثال الثاني . وهو ضمير (زيد) في المثالين .

وأيضاً برز تغاير العلامة في التوكيد في :

٢. المثال (يا تميم أجمعون)

حيث أكد سيبويه جواز الوجهين (أجمعون) و (أجمعين)؛ الأول تبعاً للفظ المنادى المفرد العلم المبني على الضم ، والثاني تبعاً لمحل المنادى الذي هو النصب .

وهذا المثال يجري مجرى الصفة في قولهم : (يا زيد الظريف) ؛ فهما أسلوب واحد يجوز فيه وجهان : الرفع والنصب ، والمعنى في الرفع والنصب واحد على حد قول يونس فيما نقله عنه سيبويه^(٢١).

ج- المعطوف متغاير العلامة :

العطف من التوابع التي تتغاير في معطوفها العلامة ؛ وذلك بناءً على اختلاف المتبوع (المعطوف عليه) فمن أمثلة ما أورده سيبويه من قولهم :

١. " (عمرؤ لقيته وزيدٌ كلمته) إن حملت الكلام على الأول .

وإن حملته على الآخر قلت :

(عمرؤ لقيته وزيدًا كلمته)"^(٢٢).

ويقصد بالأول (عمرؤ) في الجملة الكبيرة (عمرؤ لقيته) ، ويقصد بالآخر المفعول في الجملة الثانية (لقيته) .

وقد اعترض الزيادي وجماعة من النحويين على سيبويه في هذا ، وكان دليلهم في هذا عدم جواز أن تقوم جملة (زيد كلمته) مقام (لقيته) ، فلا يجوز أن تقول : عمرو زيد كلمته ، لعدم اشتغال جملة (زيد كلمته) على ضمير يربطها بالمبتدأ (عمرؤ) .

وعلى هذا فلا يصح حمل (زيدًا كلمته) على الجملة الفعلية (لقيته) إلا إذا اشتملت على ضمير يربطهما بالمبتدأ (عمرؤ) كأن تقول

مثلاً : عمرو لقيته وزيدًا كلمته عنده

فحينئذ يجوز حمل الجملة (زيدًا كلمته عنده) على الجملة الفعلية (لقيته) فتتصب كلمة (زيد) ؛ لأنه يجوز أن تحل جملة (زيدًا كلمته عنده) محل المعطوف (لقيته) ، وهو شرط لجواز العطف .

وقد اعتذر الزيادي عن سيبويه بقوله : "وأظن سيبويه إنما أراد ذلك ، إذ جعل في الجملة الثانية ضميرًا يعود إلى (عمرو) واشتغل بأن أَرانا جواز رد الجملة الثانية إلى المبتدأ مرة ، وإلى المفعول مرة ، ولم يشتغل بتصحيح لفظ المسألة "(٢٣). فكما نرى جاز تغاير علامة المعطوف بناءً على إمكانية تعدد المعطوف عليه .

ومثل ذلك العطف بعد جملة إن الناسخة ، حيث يجوز أن يحمل المعطوف على اسم إن ، فينصب . وأن يحمل على الابتداء أو على الضمير المستكن في الخبر فيرفع وذلك مثل :

٢. (إن زيدًا ظريف وعمرو)^(٢٤) (إن زيدًا منطلق وسعيد)

حيث يجوز أن تقول : عمروٌ وعمراً وسعيدٌ وسعيداً .

وعلى وجه الرفع جاء قوله تعالى : "إن الله بريء من المشركين ورسوله"(التوبة : ٣)

وعلى وجه النصب جاء قوله تعالى : "ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر"(لقمان : ٢٧) .

وكذلك إذا كان الخبر شبه جملة نحو :

٣. إن زيدًا فيها وعمرو ؛ فإنه يجوز الوجهان ؛ النصب عطفاً على اسم إن ، والرفع عطفاً على موضع الابتداء أو على الضمير المستكن في متعلق (فيها) وهو الفعل استقر ، أي : إن زيدًا استقر فيها هو وعمرو .

ومثل هذا يجوز أن نقول :

(إن زيداً منطلق لا عمرًا)

و(إن زيداً فيها لا بل عمرًا) و (إن زيداً فيها لا بل عمرًا)

د- البديل متغاير العلامة :

حيث إن البديل يعدُّ من التوابع ، فإن علامة إعرابه تتغاير ، لكن ليس بتعدد متبوعه فحسب ، كما سبق في غيره من التوابع ، وإنما تتغاير بتعدد تأويل المبدل منه .

وذلك مثل الاسم (ذا) المسبوق بما في نحو :

١. (ماذا عملت أخيراً أم شرّاً؟)

إذ يجوز في (خير) وتبعاً لها (شر) الرفع ، كما في المثال ، والنصب ؛ وهذا إنما يرجع إلى تعدد تأويل (ذا) في التركيب ؛ فمن أولها على أنها مستقلة عن (ما) فإنها تكون خبراً ، ويكون (خير) بدلاً منها ، وبذل المرفوع مرفوع .

ومن نصب أول (ذا) بأنها غير مستقلة ، وأنها مع (ما) كلمة واحدة ، اسم استفهام منصوب على المحل (مفعول به) بالفعل (عملت) ، ويكون (خير) بدلاً من (ماذا) ، وبذل المنصوب منصوب .

خامساً - تراكيب متشابهة تغايرت علامتها بتوجيه المقام :

إن كانت الإجراءات التفسيرية لتغاير العلامة فيما سبق تدور في فلك الإجراءات المتعلقة بالسياق اللغوي ، الذي يستمد أثره من التركيب الملفوظ به ، حقيقةً أو حكماً ، فإن هذا السبب أو الإجراء التفسيري يتعلق بالسياق غير اللغوي أو المقام ؛ حيث يكون تغاير العلامة ناشئاً عن طبيعة المقام ، ومع ملاحظة هذه العلاقة من قبيل النحويين

فإنهم سجلوا في مصنفااتهم الكثير من القواعد التي تشير إلى اضطلاع المقام بآثره في تغاير العلامة .

وقد ذكرنا من قبل^(٢٥) أن السياق غير اللغوي أو المقام يمثل في أربعة عناصر هي : المتكلم ، المخاطب ، البيئة المحيطة بالكلام ، وظيفة الكلام نفسه . وقد تواردت هذه العناصر كثيراً بوصفها تفسيراً لتغاير العلامة في التراكيب المتشابهة .

أذكر منها تفسير ابن مالك لتغاير العلامة ، رفعا ونصبا ، في التركيب:

(الحمد لله الحميد)

"قالرفع على حذف المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع ، لتعيين المنعوت بدونه؛ لكونه لمجرد المدح ، كقولهم : الحمد لله الحميدُ وصلى الله على محمد سيد المرسلين ، أو لمجرد الذم ، كقولك : أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين ، أو لمجرد الترحم كقولك : مررت بغلامك المسكين ، فهذه ونحوها من النعوت المقطوعة ... لك فيها النصب بفعل ملترم إضماره ، والرفع بمقتضى الخبرية لمبتدأ لا يجوز إظهاره ؛ وذلك أنهم قصدوا إنشاء المدح"^(٢٦).

فهذه المغايرة وإن كانت أدخل في التفسير باختلاف التقدير الذي ذكرته في الإجراء التفسيري الثالث من هذا البحث ، فإن مرادي هنا هو عقد المقارنة بين الرفع والنصب من جهة والجر تبعاً للأصل في النعت التابع لمجرور من الجهة الأخرى ؛ حيث إن وجهي الرفع والنصب المقطوعين عن متبوعهما المجرور ؛ إنما قُطعا بتوجيه مقام المدح أو الذم أو الترحم ، وهي معانٍ خارجة عن السياق اللغوي ، استند إليها النحويون لتفسير هذا القطع .

في حين أن مجيء النعت مجروراً على الأصل في التركيب المذكور إنما يعني أن التركيب يعبر عن إخبار أولي، لا مدح فيه ولا شتم ولا ترحم ، أو كما يقول الأسلوبيون المحدثون التعبير في درجة الصفر^(٢٧).

الخاتمة

حاول البحث في هذه التطوافة السريعة حول تغاير العلامة في التركيب الواحد وما ينشئه من تركيب آخر أو أكثر متطابق مع الأول إلا في العلامة المتغايرة ... حاول البحث إيجاد أثر هذا التغاير ، وتفسيره عند النحويين .

واستطاع أن يصل إلى النتائج الآتية :

١. المثال في النحو أعظم من الشاهد ؛ إذ المثال منه ما هو شاهد سمعه النحويون ممن يُخْتَجُّ بهم في فترة الاحتجاج اللغوي ، وضمنوه مصنفاتهم بوصفه أساساً تقام عليه القاعدة نفيًا وإثباتًا . ومنه ما هو خارج عن عصر الاحتجاج ، يورده النحويون للاستئناس وتكثير الأمثلة لغاية تعليمية أو استظهار قدرة النحوي على إنزال القاعدة على جديد الأمثلة .

٢. التراكيب المتشابهة بحسب البحث : هي كلُّ تركيب تولّد منه تركيب آخر (أو أكثر) بحيث يتطابقان في الألفاظ ، ويتغايران إما بالعلامة ، أو التقديم والتأخير أو الزيادة والحنف

٣. ينبني على تلك المغايرة بين التراكيب المتشابهة - ونخص هنا بالذكر التغاير بالعلامة - تغير في المعنى إما على مستوى المعنى النحوي الوظيفي ، أو على مستوى المعنى الدلالي العام .

٤. هذا التباين بين التراكيب كانت تستعمله الجماعة اللغوية دون أن تدرك له تفسيراً ، وإنما تستعمله سليقةً ، ومن ثم لا علاقة بين العوامل بمفهومها النحوي ، والأداء اللغوي الفصيح عند أبناء اللغة . فما العوامل النحوية سوى إجراءات تفسيرية في منهج النحويين وليست تدور في خلد المتكلمين سليقةً .

٥. اتَّخَذَتْ تلك الإجراءاتُ التفسيريةَ المنهجيةَ عند النحويين ، بصدد تفسير التباين في العلامة ، أشكالاً خمسة حسب البحث هي :

أ- تباين بتعدد تأويل لفظ معين واحد .

ب- تباين بتصور أكثر من عامل .

ت- تباين باختلاف التقدير .

ث- تباين باختلاف المتبوع .

ج- تباين بتوجيه المقام .

٦. لاحظ البحث أن التقدير لا يكاد يخلو منه إجراء تفسيري ، وهذا يعكس أهميته في الدرس النحوي ، ولكن لاحظ البحث كذلك أن مجيئه في الإجراء التفسيري الثالث لتفسير كُلِّ الأوجهِ المتغايرةِ إعرابياً ، في حين أن مجيئه في غير هذا الإجراء لتفسير بعض هذه الأوجه المتغايرة وليس جميعها .

٧. يُعَدُّ توجيه المقام هو الإجراء الأوحده الذي يفسر التباين في العلامة من خارج السياق اللغوي ، وهو ما يفتح آفاقاً جديدة في الدرس النحوي تتجاوز نحو الجملة إلى نحو النص بروافده التداولية .

وهو ما نوصي به ناشئة العلم من ضرورة استلزام كل العناصر المحيطة بالنص بدءاً من أصواته مروراً بصيغه وألفاظه وتراكيبه ، انتهاءً بالظروف والملايسات المحيطة به ؛ حتى يكون تحليلنا للجملة ليس باعتبارها معزولة عن نصها ، وإنما باعتبارها جزءاً من كل يؤثر فيه ويتأثر به .

• الهوامش

-
- (١) انظر الكتاب لمسيويه ٧٢/١ ، ٨٣ ، ٣١٢ ، ٣٢٣ ، ٣٥٣ ، ٣٧١ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٢/١٩ ، ٩٢ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٧١ ، ٢٧٨ ، ٣/٢٨ ، ٣٤ ، ١٢١ ، ٤/٢٩٠ .
- (٢) انظر موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي ص ١٤٤٧ .
- (٣) انظر الإيضاح للزجاجي ص ٦٩ .
- (٤) انظر أخبار النحويين البصريين للميراثي ص ١٥ بتصرف .
- (٥) انظر الكتاب ٣٦١،٣٦٢/١ بتصرف .
- (٦) انظر الجنى الداني للمرادي ص ٤٢٥،٤٢٤ بتصرف .
- (٧) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٢٤/٢ .
- (٨) مغني اللبيب ١٨٧/١ .
- (٩) الكتاب ١٠٥/٢ .
- (١٠) شرح كتاب مسيويه ٤٣٦/٢ .
- (١١) انظر مغني اللبيب ٤٠٦/١ بتصرف كبير .
- (١٢) الكتاب ٢٣٢/١ ، ٢٣٣ .

- (١٣) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣١/٢ .
- (١٤) الكتاب ٣١٩/١ .
- (١٥) الكتاب ٣٢٠/١ ، وانظر كذلك الكتاب ٢٧٠/١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦
- (١٦) الكتاب ٣٣٧/١ ، ٣٣٨ .
- (١٧) انظر الكتاب ١٨٣/٢ ، المنصل ٦٢/١ ، الهمع ٢٣٢/٣ .
- (١٨) انظر الكتاب ٢٢٠/٢ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ .
- (١٩) انظر شرح الكافية على سبيل المثال ٥٢٦/١ .
- (٢٠) الكتاب ١٤٦/٢ .
- (٢١) الكتاب ١٨٤/٢ .
- (٢٢) الكتاب ٩١/١ .
- (٢٣) شرح كتاب سيبويه ٣٩١/١ ، وقد وردت في النص كلمة (زيد) مكان كلمة (عمرو) ، وقد أثبتنا في النص كلمة (عمرو) بدلاً من (زيد) ؛ لأنها توافق سياق النص في كتاب سيبويه طبعة هارون .
- (٢٤) الكتاب ١٤٤/٢ وما بعدها بتصريف .
- (٢٥) انظر بحث سياق الموقف عند سيبويه وأثره في تشكيل الكلام ص ٧٢ .
- (٢٦) شرح التمهيد ٢٨٧/١ .
- (٢٧) وهو ما يكون فيه الكلام كلاماً غفلاً فافداً لأي سمة أسلوبية ؛ فهو عند بعضهم الاستعمال الدارج ، أو المألوف، أو السائر، أو الشائع، وهو عند آخرين التعبير البسيط، أو العبارة البريئة، أو الخطاب الساذج، وأشار إليه فريق آخر بالوضع الحيادي أو الدرجة الصفر . انظر الأسلوبية و الأسلوب ، ص ٩٥ و ٩٦ .

المراجع

- أخبار النحويين البصريين للسيرافي ، تحقيق طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي ، ط مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦٦م .
- الأسلوبية و الأسلوب عبد السلام المسدي ، الدار العربية للكتاب ، ط ٣ .
- الإيضاح للزجاجي تحقيق مازن المبارك ، دار العروبة، القاهرة، ١٩٥٩م .
- الجنى الداني للمرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ١٩٩٢م .
- سياق الموقف عند سيبويه وأثره في تشكيل الكلام ، د. أحمد جمال الدين العدد ٤٣ ، ديسمبر ٢٠١٥ .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق عبد الرحمن السيد و بدوي المختون ، ط ٣ ، دار هجر .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق عبد المنعم هريدي ، نشر جامعة أم القرى ، ط ١ ، بلا تاريخ .
- شرح كتاب سيبويه ، تحقيق أحمد حسن مهدي ، علي سيد علي ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٨ م .

- الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ،
بلا تاريخ .

- مغني اللبيب تحقيق مازن المبارك ، دار الفكر بدمشق ، ١٩٨٥م .

- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي تحقيق د. علي
دحروج ، مكتبة لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٦م .